

الممكنات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في محافظة ذي قار

أ.د. كريم سالم حسين



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

الممكنات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في محافظة ذي قار

أ.د. كريم سالم حسين *

المقدمة:

تثير موضوع التنمية اهتمام الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية في مختلف مجالات الحياة؛ فهي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتعامل معه كونه العنصر الفاعل بها. وفي هذا الإطار تتناول هذه الدراسة محافظة ذي قار بوصفها محافظة غنية في كل شيء -بتأريخها ومواردها-، فهي غنية بمواردها الطبيعية الظاهرة منها والكامنة، فضلاً عن وجود الموارد البشرية التي لم تستغل بالنحو المطلوب؛ مما جعل المحافظة تحتل المراتب الأولى في تراجع مستويات الفقر، والحرمان، والبطالة، والبنى التحتية، والأمية من بين المحافظات الأخرى، وتفتقر إلى البرامج الاستثمارية التي تساعد في تحطيم هذه الصعوبات والمشكلات وتسئم مكانة جيدة ومتقدمة في مجال التنمية، وتحقق معدلات نمو عالية في حالة استثمار تلك الإمكانيات المتاحة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع حال التنمية المستدامة في محافظة ذي قار، وتحديد أهم الممكنات الاقتصادية، والاجتماعية، ومؤشرات التنمية من خلال رصد منجزات الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، والتعرف على البيئة الاستثمارية بالمحافظة.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: «على الرغم من الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة وما تتمتع به من موارد طبيعية وبشرية إلا أنها ما زالت تشهد تراجعاً في واقع التنمية المستدامة».

هيكلية الدراسة: حتى يمكن للبحث أن يكسب منهجيته وجدنا من المناسب تضمينه
المحاور الآتية:

المقدمة.

أولاً: الإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

ثانياً: الواقع التنموي ... أرقام وحقائق.

ثالثاً: البيئة الاستثمارية الجاذبة.

رابعاً: الرؤى الاقتصادية وفرص الاستثمار.

الخاتمة.

أولاً: الإمكانيات الاقتصادية المتاحة

١ . محافظة ذي قار في سطور:

هي واحدة من المناطق التي ولدت فيها أقدم حضارات العالم، والتي تركت خلفها مئات المواقع الأثرية التي تدل على عمق هذه المنطقة وأصالتها وما تركته من إنجازات ومعالم أغنت البشرية، ونقلت التفكير البشري من السطحية والسهولة إلى التحليل العقلي والمعرفي، فمن زقورتها بدأت أسئلة الوجود والبحث عن الخلود في ملاحم لم يشهدها التاريخ؛ وقانون (أورنمو) الذي نظم حياة البشر شاهداً على ذلك. أما التطور الاقتصادي والاجتماعي فشاهداه تل العُبيد وترنيمات موسيقى شبعاد، فالأول: شاهد على تصنيع دواليب الفخار لأول مرة وكيف بدأ الإنسان يتعلم مهنة التعدين وصنع الأختام وكيفية بناء الأقواس في فن العمارة والبناء، والثاني: متمثل بقيشارة شبعاد الشهيرة وموسيقاها وما تثيره في النفس من أمل وسعادة، والأهم من ذلك هو ولادة أبي الأنبياء إبراهيم الخليل -عليه السلام- على هذه الأرض ليطهرها ويتخذ له بيتاً فيها؛ لينشر الفكر التوحيدي في عام (١٨٠٥) ق . م إلى يومنا هذا.

ويُذكر أن ذي قار هي عين ماء كانت ترتادها القبائل في مواسم الصيف تقع بين البصرة والكوفة أسمها الآن أبو غار^(١). ويذكر أن الأمام علياً بن أبي طالب -عليه السلام- قد نزل بجيشه فيها قبل معركة الجمل للنزود بالماء في منطقة (منصور أبو الحسن) حالياً، وقد سماها العرب ذي قار؛ وهي صفة لأراضيها التي تنضح بالقار والنفط.

لقد أنشئت مدينة الناصرية في زمن الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢ م) حيث أوعز إلى ناصر بن راشد بن محمد السعدون ليضع حجر الأساس لبناء مركز قضاء الناصرية في الثاني والعشرين من جمادي الأولى سنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م^(٢).

وتقع محافظة ذي قار في الجزء الجنوبي من العراق وتحدها محافظة واسط من الشمال والبصرة جنوباً، وميسان شرقاً، والثنى والقادسية غرباً، وتبلغ مساحتها حوالي (١٢٩٠٠) كم^٢، وتمثل نسبة مقدراتها (٣٪) من إجمالي مساحة البلد، وتضم المحافظة عدداً من الوحدات الإدارية للمحافظة بواقع (٥) أفضية و(١٥) ناحية.

٢- الموارد الطبيعية:

تحتل الموارد الطبيعية أهمية كبيرة في محافظة ذي قار لما تحويه من موارد كثيرة تُعدُّ عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة، وفي تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في المحافظة، ففضلاً عن الموارد الطبيعية الدائمة كالرياح والشمس وغيرها توجد موارد طبيعية غير متجددة كالنفط، والغاز الطبيعي، والفوسفات، وغيرها من المعادن غير المستثمرة بصورة تُخدم خطط التنمية في المحافظة، وتزيد من مواردها المالية وتشغيل أعداد كثيرة من الأيدي العاملة التي تدخل ضمن فئة العاطلين عن العمل؛ مما يقلل من معدلات البطالة فيها.

وقد كشفت التنقيبات الأخيرة عن النفط عن وجود احتياطي نفطي يقدر بـ ١٦ مليار برميل؛ وبالتالي قد تكون من المحافظات المتقدمة في إنتاج النفط في العراق. وأكدت الإحصاءات الحالية أن المحافظة تتبوأ المرتبة الرابعة في الوقت الحاضر من حيث الاحتياطي بعد البصرة وكركوك وميسان، ومن المتوقع تزايد إنتاج المحافظة من النفط خلال العامين المقبلين إلى نحو مليون برميل يومياً بعد دخول الشركات الأجنبية النفطية للاستثمار في المحافظة، واكتشاف حقول جديدة، مع الأخذ بالحسبان أن معظم حقول المحافظة غير مطورة باستثناء حقل الناصرية، إذ تمت المباشرة بمرحلة

تطوره بداية عام ٢٠٠٧ من قبل وزارة النفط، وهو ما جعل الحقل ينتج (١٢) ألف برميل يومياً، ومع عمليات تطويره زاد إنتاجه إلى (٤٠) ألف برميل يومياً عام ٢٠١٢.

وتضمُّ المحافظة حقل الغراف الذي هو من حصة ائتلاف شركتي (بتروناس الماليزية) وشركة (جابكس اليابانية)، حيث ينتج في بدايته (٣٥) ألف برميل يومياً وتساعد إلى (٥٠) ألفاً عام ٢٠١٣، وإلى (٢٣٠) ألف برميل عام ٢٠١٧. فضلاً عن حقل الرفادين وحقل صبه الذي يحتوي على (١٧) بئراً نفطية وتسعى وزارة النفط لتطوره بجهودها الذاتية^(٣).

وهذا من شأنه أن ينعش الحياة الاقتصادية في المحافظة في حالة تطبيق سياسة البترودولار للمحافظات المنتجة، فضلاً عن توفير فرص العمل للعاطلين مع العلم أن حقل الغراف وحده استوعب أكثر من (١٥٠٠) عامل من أبناء المحافظة.

وتتألف منظومة الأنهار في المحافظة من نهري الفرات والغراف المتفرع من نهر دجلة عند سدة الكوت، وهناك أيضاً نهر المصب العام، إذ يبلغ طوله (٥٦٥) كم ابتداءً من منطقة الإسحافي في بغداد، ويمر بمحافظة ذي قار إذ يبلغ طوله (١٧٢) كم لغاية التقائه بشط العرب.

وتتملك محافظة ذي قار موارد طبيعية أيضاً متمثلة بالأهوار، إذ تعدُّ أكبر نظام بيئي من نوعه في الشرق الأوسط، وهي ذات أهمية كبيرة من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي توفر بيئة ملائمة لتربية الثروة الحيوانية، والسمكية، وأنواع من الطيور البرية المهاجرة، لما تتمتاز به من خصائص طبيعية، غير ما تمثله هذه الثروة كمصدر مهم للأمن الغذائي والاقتصادي. إن الإمكانيات الاقتصادية المتنوعة والثروات الطبيعية المتوافرة في منطقة الأهوار، يجعلها منطقة ملائمة للاستثمار السياحي، وإقامة المنتجعات السياحية التي تساعد في توفير فرص العمل، وخفض معدلات البطالة في المحافظة^(٤).

٣- الموارد البشرية:

يعدُّ الإنسان محور التنمية وصانعها والمستفيد منها، فهو الغاية والوسيلة في الوقت نفسه، وتوصف الموارد البشرية بأنها ذلك الجزء من السكان (population) الذي يمكن توظيفه اقتصادياً، والذي يشمل المشتغلين والمتعطلين والخارجين عن قوة العمل (Labor force)،

ويطلق على كل العناصر البشرية التي تساعد على دور إنتاجي، فالإنسان بهذا المفهوم يعدُّ مورداً اقتصادياً، أما ذلك الجزء المعدّ فعلاً للمساعدة في عملية الإنتاج فهو الذي يعد من قبيل عوامل الإنتاج^(٥).

تشير تقديرات لعام ٢٠١٤ إلى أن سكان المحافظة بلغ (١٩٧٩٥٦١) نسمة يشكلون نسبة (٥,٥٪) من سكان العراق، وعلى مستوى الوحدات موزعين بواقع ٣٦,٨٪ في قضاء الناصرية، وفي قضاء الشطرة بواقع ٢٢٪. ثم قضاء الرفاعي بنسبة ٢٠٪، وقضاء سوق الشيوخ ١٦٪ وأخيراً الجبايش بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي سكان المحافظة، أما نسبة النوع (نسبة عدد الذكور الى عدد الاناث) بلغت ١٠,٨ ذكور لكل ١٠٠ أنثى في عموم المحافظة.

يبلغ سكان الحضر نسبة ٦٤٪ من سكان المحافظة، وسكان الريف ٣٦٪. أما من حيث تركيب السكان حسب الفئات العمرية، ويتضح لنا أن المحافظة تتمتع بهرم سكاني ذي قاعدة عريضة مع اتساع في الوسط، وضيق في قمة الهرم؛ بحيث بقيت الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة تتمتع بأعلى نسبة بلغت ٥٧٪ من إجمالي السكان وهذا يدل على أن أكثر من نصف سكان المحافظة هم في سن العمل، تصاحبها زيادة في نسبة الذكور إلى الإناث. أما فئة (٠-١٤) سنة فقد بلغت ٣٩,٩٪ وقد أضفى هذا الاتجاه الديموغرافي صفة الهرم الفتي ذي الحيوية الاقتصادية؛ أي: ارتفاع السكان النشطين اقتصادياً.

٤- واقع القطاعات الإنتاجية في محافظة ذي قار:

أ- القطاع الزراعي:

من الجدول (١) نلاحظ أن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر مساحتها ب(١٦٣٠٠٠٠) دونم، وبنسبة قدرها (٣١٪) من عموم مساحة المحافظة، أما الأراضي الصحراوية فقد بلغت مساحة قدرها (٧٣٠٠٠٠) دونم، وتشكل نسبة قدرها (١٤,١٪). أما مساحة الأهوار في محافظة ذي قار فقد بلغت (١٤٨٠٠٠٠) دونماً وتشكل ما نسبته (٢٨,٦٪)، أما الأراضي المخصصة للنفع العام فقد بلغت (٦٧٤٤٠٤) وتشكل ما نسبته حوالي (١٣,٠٪).

جدول (١)

الأراضي والمساحات الزراعية حسب النوع في محافظة ذي قار

النسب المئوية	المساحة / دونم	أنواع الأراضي
٪١٠٠	٥١٦٠٠٠٠	الأراضي الكلية (مساحة المحافظة)
٪٣١	١٦٣٠٠٠٠	الأراضي الصالحة للزراعة
٪١٤,١	٧٣٠٠٠٠	مساحة الأراضي الصحراوية
٪٢٨,٦	١٤٨٠٠٠٠	مساحة الأهوار
٪١٣,٠	٦٧٤٤٠٠٤	المساحة المخصصة للنفع العام

المصدر: <http://www.alaalem.com/index.php?news>

وعلى الرغم من اتساع مساحة الأراضي في عموم المحافظة إلا أن نصف هذه المساحة غير صالحة للزراعة، وأن المساحات المستغلة فعلياً هي أقل من نصف المساحات الصالحة للزراعة، وهي تزرع بمحاصيل الحنطة، والشعير، والشلب، والخضراوات الصيفية والشتوية في مناطق متفرقة من أفضية سوق الشيوخ، والشطرة، وبعض مناطق الجبايش، وبعض الأراضي المروية على ضفاف نهر الفرات، والغراف التي تزرع بمحاصيل الذرة، والسهم، وزهرة، الشمس، والذرة الصفراء، وغيرها .

ومن الجدول (٢) نلاحظ المساحات المزروعة في المحافظة من المحاصيل الاستراتيجية وهي الحنطة والشعير والشلب، ومقدار نسبتها المئوية للمساحة المزروعة في عموم المحافظة، وإنتاجها ومتوسط غلة الدونم الواحد للسنوات ٢٠١١-٢٠١٢ .

جدول (٢)

معدل إنتاج المحاصيل والمساحات المزروعة ومتوسط غلة الدوغم للمحاصيل الاستراتيجية

(٢٠١١ - ٢٠١٢)

المحصول	الموسم	المساحة المزروعة (دوغم)	الإنتاج (طن)	متوسط غلة الدوغم (كغم)
الحنطة	٢٠١١	٢٠٧٤٢٤	٦٦٢٢٤	٣١٩,٣
	٢٠١٢	٢١٤٥٢١	١٠٥٢٢٣	٤٩٠,٥
الشعير	٢٠١١	٣٣٩٤٦٨	٩٨٦١٥	٢٩٠,٥
	٢٠١٢	٢٤٤٦١٥	١٠٨٤١٣	٤٤٣,٢
الشلب	٢٠١١	٩٤٧	٤٥٧	٤٨٢,٦
	٢٠١٢	٣٢٠٥	١٤٣١	٤٤٦,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣.

وتنتشر على ضفاف نهري الفرات والرافد زراعة النخيل، فقد بلغت مجموع الأشجار المثمرة في سنة ٢٠١٢ حوالي (٦٢٣) ألف نخلة، في حين بلغت مجموع أشجار النخيل الإناث للسنة نفسها حوالي (١٠٢٧) ألف نخلة وبنسبة مئوية قدرها (٦,٩٪) من مجموع النخيل في العراق. أما مجموع الإنتاج فقد بلغ (٤٠٠٩٠) طناً، ومتوسط إنتاج النخلة الواحدة (٦٤,٣) كغم^(٦). وتوجد في المحافظة أعداد كبيرة من الحيوانات حوالي (١٣٧١٧٢) رأساً من البقر، و(٤٨٦٥١٥) رأساً من الأغنام، و(٦٦٦٥٩) رأساً من الجاموس، و(١٥١٦٥) رأساً من الإبل، و(٦٠٠٠) رأس من الماعز^(٧)، فضلاً عن تربية الدواجن والأسماك. ويعاني القطاع الزراعي من عدة مشكلات تتمثل بعدم وجود مشاريع استصلاح وقلة الاطلاقات المائية المخصصة للمحافظة وتوسع من ظاهرة التصحر، وقلة الأسمدة، وارتفاع أسعار الوقود والمستلزمات الزراعية الأخرى.

ب- القطاع الصناعي:

تشكل الصناعة القاعدة المادية-التقنية للاقتصاد؛ كونها تُزود القطاعات الاقتصادية الأخرى كافة (زراعة، نقل، خدمات، تجارة) بمستلزمات الإنتاج الأساسية، وهي تنتج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية، فضلاً عن ذلك فإن القطاع الصناعي يعد القطاع الرائد لعملية التنمية وحركة التقدم العلمي، أما أهم الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة ذي قار فهي:

١- شركة أور العامة للصناعات الهندسية: تشكلت هذه الشركة من اندماج منشأتين بتاريخ ١/٤/١٩٨٨ هي المنشأة العامة لصناعة مقاطع الألمنيوم مع المنشأة العامة لصناعة القابلات والأسلاك؛ لتصبح منشأة أور العامة للصناعات الهندسية وبرأس مال قدره (١٠٧,٥٠٠) مليون دينار^(٨). ثم تغير اسم المنشأة إلى شركة أور العامة للصناعات الهندسية في عام ١٩٩٨.

تحتوي الشركة حوالي (٥٨١) ماكينة تخصصية ألمانية وفرنسية الصنع موزعة على أقسام الشركة الإنتاجية التي تضم حوالي (٨) معامل هي:

معمل القابلات والأسلاك الكهربائية، ومعمل القابلات الهاتفية، وأسلاك اللف، ومعمل الأسلاك المنزلية، ومعمل البكرات الخشبية.

أما معامل صناعة الألمنيوم فهي:

معمل السباكة، ومعمل البثق، ومعمل الدرفلة، ومعمل الرقائق وسدادات الأدوية.

٢- معمل الغزل والنسيج الصوفي في محافظة ذي قار: تأسس هذا المعمل من قبل شركة أبيانتي الإيطالية عام ١٩٧٦، بالقرب من شركة أور العامة للصناعات الهندسية، وبدأ العمل الفعلي في المعمل عام ١٩٨٠ وبطاقة إنتاجية قدرها (١,١٢٨) مليون متر طولي من الأقمشة، و(٤٥٠) ألف بطانية وبرأس مال مستثمر قدره (٣٠٧٠٠) مليون دينار^(٩)، ويحتوي المعمل على (٢٥٠) ماكينة إنتاجية إيطالية المنشأ.

٣- محطة كهرباء الناصرية الحرارية: تبعد المحطة عن مركز المحافظة حوالي ٢ كم شمال غربي مدينة الناصرية في الجانب الأيمن من نهر الفرات.

وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين أُوكلت مهمة بناء المحطة إلى إحدى الشركات السوفيتية (سابقاً) الأوكرانية (حالياً) والرائدة في مجال بناء محطات الطاقة الكهربائية، وُعِدَت المحطة من المحطات ذات الوزن الاستراتيجي في المنطقة لمساعدتها في سد احتياجات القطر من الطاقة الكهربائية، والمساعدة في خطط التنمية القومية. وبلغت الطاقة التصميمية للمحطة حوالي (٨٤٠ ميكاواط / ساعة)، وتتكون من أربع وحدات توليدية أُدخلت للعمل في سنة ١٩٧٨، وصممت المحطة للتعامل مع ثلاثة أنواع من الوقود (الغاز، والنفط الأسود، والنفط الخام)^(١٠). وقد بلغت الطاقة الإنتاجية الحالية حوالي (٥٠٠ ميكاواط / ساعة) ولثلاث وحدات توليدية؛ ويعود انخفاض الطاقة الإنتاجية في المحطة إلى ارتفاع معدلات (نسب) العسرة في المياه المستخدمة لتبريد التوربينات وتأكلها؛ بسبب ارتفاع نسب الملوحة في المياه، مع قلة استيراد المواد الاحتياطية لتشغيل المحطة والاعتماد على الخزين الموجود فيها.

٤- مطحنة سومر الحكومية: شُيِّدَت هذه المطحنة سنة ٢٠٠٢ من قبل شركة كولفتو الإيطالية، وافتتحت عام ٢٠٠٤ من قبل ملاك عراقي متخصص؛ لعدم تنصيبها من قبل الشركة الإيطالية بسبب ظروف الحرب وما تبعها من أحداث أمنية غير مستقرة، والشركة ذات إنتاجية جيدة لامتلاكها أجهزة فنية متطورة نسبياً تعمل بطاقة إنتاجية قدرها (٢٠٠) طن يومياً، أما ما يخص قطاع الصناعات الصغيرة في المحافظة، فهو قطاع ذو أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة ومميزة، ومن ناحية أخرى تكون هذه الصناعات على تماس مباشر مع المستهلك، وهي غالباً ما تقام استجابة لحاجة الأفراد -تلبية الطلب المحلي- لها؛ ولكون هذه المشاريع الصغيرة لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فإنها قد تتناسب مع المستوى المعاشي لسكان المحافظة، وإن إقامة صناعات متنوعة من قبل القطاع الخاص تساعد على تنوع الهيكل الصناعي في المحافظة، وتتكون هيكلية الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار من عدد من الفروع الصناعية، منها: الغذائية، والنسيجية، والمعدنية.

ثانياً: الواقع التنموي ... أرقام وحقائق

تصدر محافظة ذي قار قائمة المحافظات الأكثر حرماناً والأكثر فقراً، وتعاني من تدهور مستوى المعيشة، إذ تشير تقارير وزارة التخطيط إلى جملة من المؤشرات نذكر منها:

١. دليل أحوال المعيشة: احتلت محافظة ذي قار المرتبة الرابعة من حيث أدنى المحافظات إشباعاً للحاجات الأساسية على وفق دليل أحوال المعيشة، إذ بلغت نسبة الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر (التعليم، والصحة، والماء، والكهرباء، والصرف الصحي، والسكن، وخصائص محيط السكن، والوضع الاقتصادي) (٤٩,٧)٪، وهي معدلات مرتفعة ولاسيما في مجال البنى التحتية، ووضع الأسرة الاقتصادي، ومجالات محيط السكن كما موضح في الجدول (٣) في أدناه:

جدول (٣)

نسب الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر حسب الميدان

محافظة ذي قار	التعليم	الصحة	الماء والكهرباء	السكن	محيط السكن	الوضع الاقتصادي	دليل أحوال المعيشة
محافظة ذي قار	٣٥,٨	٢١,٨	٧١,٨	٢٧,٠	٦٨,١	٦٢,٧	٤٩,٧
العراق	٣١,٨	٢٠,٧	٥٨,٢	٢٠,١	٤٠,٤	٥٥,١	٣١,٢

المصدر: د. مهدي العلق، تحديد سلم الأولويات لتنمية المحافظات باعتماد معيار مستوى المعيشة ٢٠٠٦.

لذا ينبغي أن تخصص أموال إضافية من الميزانية لها، بما يناسب وحجم الحرمان في كل الميدان من أجل تقليل الفوارق بين المحافظات في مستويات المعيشة بما يحقق عدالة توزيع ثمار التنمية بين المحافظات بنحوٍ عادل.

٢. معدلات الفقر والحرمان: أظهرت نتائج مسح شبكة معرفة العراق لسنة ٢٠١١ ارتفاع معدلات الفقر والحرمان في المحافظة التي وصلت إلى ما نسبته (٣٧,٨)٪ وهي أعلى من المستوى الوطني البالغ (١١,٥)٪ على الرغم مما تمتلكه المحافظة من إمكانات اقتصادية وموارد طبيعية وبشرية

كبيرة، وهي أعلى نسبة على مستوى المحافظات إذا ما قورنت بمعدلاتها في عموم العراق.

وقد سجلت معدلات البطالة في محافظة ذي قار ارتفاعاً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣ حيث تشير نتائج المسح لمعدلات التشغيل والبطالة إلى أن المحافظة تتصدر بقية المحافظات، إذ تجاوزت (٢٧٪) لكلا الجنسين منها ٤٤٪ للإناث و٤٤,٧٪ للذكور، وفي آخر تقدير لعام ٢٠١٤ بلغ معدل البطالة ١٨٪ وهو أعلى من معدل البطالة على المستوى الوطني والبالغ تقريباً ١٢٪، مع العلم أن عدد العاطلين عن العمل في المحافظة يتركز بالفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة حيث تشكل ٦١,٢٪ من مجموع العاطلين وأن أكثر من ١,٩٥٪ من العاطلين هم ضمن الفئات العمرية (٤٤ سنة).

٣. الأهداف الإنمائية للألفية: تشكل الأهداف الإنمائية خطة عمل رئيسة لجميع الدول وجميع المنظمات العالمية في مجال العمل التنموي، وقد حشدت هذه الجهات جهوداً كبيرة من أجل تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ التي تشكل قيمة مضافة ورفعاً للتنمية المستدامة، وأتفق على الأهداف الثمانية المتمثلة بخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة إلى الثلثين، وخفضت معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بعد العمل على مكافحة فيروس نقص المناعة، والملاريا، وضمن الاستدامة البيئية، وبناء الشراكة العالمية للتنمية، وهي مسؤولية الحكومات أمام شعوبها بالوعود التي قطعتها على نفسها بتحقيق تلك الأهداف. وعلى مستوى محافظة ذي قار أشارت أحدث التقارير إلى أن هذه المؤشرات لا تدعو إلى الاطمئنان في الوضع المعيشي والخدمي لسكان المحافظة، فما يزال عدد من هذه الأهداف بعيد المنال؛ مما يستدعي وضع الخطط والسياسات لرفع حالة التنمية فيها، وفيما يأتي عرض موجز لهذه الأهداف والنسب المتوقعة المتحققة لها^(١١):

جدول (٤)

الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى محافظة ذي قار

الملاحظات	على مستوى المحافظة ذي قار	على مستوى العراق	الأهداف
تراجع إلى الوراء وعدم تحقيق الهدف عام ٢٠١٥.	٣٧,٨	١١,٥	الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع -نسبة السكان الذي يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد. -نسبة السكن الذي يقل إنفاقهم اليومي عن دولارين ونصف. -السكان الذين لا يحصلوا على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة.
على المسار ومن المحتمل تحقيق غاية الهدف عام ٢٠١٥	٨٨,٦	٩٠,٤	الهدف الثاني: إتمام مرحلة التعليم الابتدائي -صافي نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي
بعيد عن المسار ويمكن تحقيقه بعد عام ٢٠١٥	٩٤	٩٥,٥	-الوصول إلى الصف الخامس الابتدائي -الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٢٤) سنة
	٧٦,٣	٨٥,٥	

تراجع إلى الوراء	١١,٧	١٤,٧	الهدف الثالث: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	٠,٨١	٠,٨٥	-حصة النساء بالوظائف (غير الزراعة)
على المسار	٠,٨٩	٠,٩٤	-المساواة بالتعليم الثانوي -المساواة بالتعليم الابتدائي
	٢٩,٩	٣١,٩	الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال
على المسار	٣٩,٤	٣٧,٢	-وفيات الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي -وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل (١٠٠٠) مولود.
على المسار	٩٣,٨	٩٠,٩	الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات
بعيدة عن المسار	٩,٦	٨,٠	-الولادات بأيدي ماهرة -الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

<p>على المسار ومن المحتمل تحقيق الهدف ٢٠١٥</p>	<p>٩٠,٠</p>	<p>٩٥,٩</p>	<p>الهدف السادس: مكافحة نقص المناعة البشرية (الإيدز) وغيرها من الأمراض - معرفة النساء بانتقال الإيدز - محافظة ذي قار الأعلى بعد محافظتي واسط والقادسية بمعدل الإصابة بمرض السل لكل مئة ألف من السكان بمعدل (٣٨)</p>
<p>على المسار بعيدة عن المسار</p>	<p>٨٦,٨ ٧٨,٩</p>	<p>٩٣,٨ ٨٦,٨</p>	<p>الهدف السابع: ضمان توفير أسباب بقاء البيئة - الصرف الصحي المحسن - مصدر الماء الصالح للشرب</p>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية الألفية على
مستوى المحافظات ٢٠١٢.

تعدُّ هذه المؤثرات أداة متعددة الأغراض والمنافع، حيث تساعد في رصد التغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضوءها يتم إعداد الخطط التنموية اللازمة لتحسين وضع الأنشطة التي تعاني من قصور في الأداء وتشخيص الإخفاقات في مسار الغايات الموصولة للأهداف المذكورة^(١٢).

ثالثاً: البيئة الاستثمارية الجاذبة

١. مفهوم البيئة الاستثمارية: قبل عرض مفهوم البيئة الاستثمارية لا بد من التعرض إلى مفهوم الاستثمار الذي هو تخصيص أو توظيف للأموال في الفرص الاستثمارية المتاحة^(١٣).

إما البيئة الاستثمارية، فإن مفهومها أوسع من ذلك، حيث تتوفر فيها متطلبات ومقومات الاستثمار بما يتيح للمستثمرين ورجال الأعمال توظيف أموالهم في الفرص الاستثمارية المتاحة بعد دراستها، وتحليلها، والتوصل إلى نتائج إيجابية ومشجعة لكل مستثمر راغب في الاستثمار، وتعد محافظة ذي قار ذات بيئة مناسبة للاستثمارات في القطاعات كافة وأهمها القطاع (الصناعي، والزراعي، والسياحي، والنفط ومشتقاته، والسكن)؛ نظراً لما تمتاز به المحافظة من مقومات وموارد تمثل مناخ مناسب للاستثمار نذكر منها:

أ. الاستقرار السياسي والأمني: يعد الاستقرار السياسي والأمني من أبرز مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة مع توافر عوامل الجذب الاستثمارية الأخرى، وعلى وفق ذلك فإن مناخ الاستثمار في محافظة ذي قار يمتاز بالاستقرار السياسي والأمني الذي يُعدُّ عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات إلى داخل المحافظة.

ب. توافر الموارد الطبيعية: إن توافر الموارد الطبيعية بنحو كبير في أي بلد أو منطقة معينة يجعل منها محطاً للتنافس الاستثماري بين الشركات والمستثمرين؛ وهذا ما تمتاز به محافظة ذي قار بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية المختلفة، وتأتي في مقدمتها الأراضي الصالحة للزراعة التي تقدر بأكثر من مليون ونصف المليون دونم، ووجود نهر الفرات، والغراف، والمصب العام، والجداول المتفرعة منها، والاحتياطي النفطي الذي يقدر بـ ١٦ مليار برميل، ومواقع آثرية تقدر بـ (١٢٠٠) موقع أثري والحميات الطبيعية كالأهوار.

ج. الأيدي العاملة الماهرة: تعد من المقومات الأساسية الجاذبة للاستثمار وتمتاز المحافظة بوفرة الخبرات والأيدي العاملة الماهرة، وغير الماهرة، والكفاءات في شتى القطاعات الحيوية، فهناك أعداد كبيرة متدربة ومتأهلة فائضة في القطاع الصناعي بالمحافظة يمكن الاستفادة منها، فضلاً عن أعداد الخريجين التي تقدر بالآلاف سنوياً من المؤسسات التعليمية، ومن مختلف الاختصاصات التي لم تجد لها فرصة مناسبة للعمل داخل المحافظة.

د. الحوافز والضمانات القانونية: يحتاج المستثمر إلى ضمان حقوقه كمستثمر خصص جزءاً من ثروته في الاستثمار في فرصة استثمارية معينة في البلد المضيف، ويرغب مقابل ذلك بتشريعات قانونية تضمن حقوقه المالية، ويبدو أن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل قانون جيد على وفق تقدير كثير من المختصين؛ كونه منح العديد من المزايا والضمانات حسب ما ورد في مواده.

هـ. الإعفاء والسماح الضريبي: تحاول بعض الحكومات أن تقدم إعفاءات أو سماعات ضريبية كعامل مشجع للمستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار فيها؛ ولذلك فهي إما أن تقدم إعفاءً ضريبياً كاملاً لمدة معينة، كما حصل في العراق إذ حُصِّصَ إعفاء ضريبي للاستثمار في القطاع الصناعي لمدة عشر سنوات، وإما تخفيض نسبة الضريبة على الأرباح المتحققة، وكذلك الحال بالنسبة للرسوم الجمركية على مستوردات المستثمر من المكائن والمعدات وغيرها من الاحتياجات من مواد أولية ومستلزمات خاصة بالمشروع الاستثماري.

و. الترويج الإعلامي: يعدُّ من النقاط الرئيسة التي تهتم بالبحث عن البيئة الاستثمارية في أي مكان تتوافر فيه الفرص الاستثمارية؛ وهنا يأتي دور هيئة الاستثمار في المحافظة للترويج الإعلامي للمشاريع والفرص الاستثمارية كإصدار الخارطة الاستثمارية والاشتراك بالمعارض الدولية وإصدار النشرات الإعلامية كي تعطي صورة واضحة وكاملة للمستثمرين لمعرفة بيئة ومناخ الاستثمار في المحافظة.

٢. تحديات الاستثمار: هناك العديد من العوامل والتحديات التي تقف عائقاً أمام تدفق الاستثمارات إلى المحافظة ومن أبرز هذه التحديات:

أ. تدني البنية التحتية في المحافظة: إن ضعف البنى التحتية للخدمات الأساسية في محافظة ذي قار قد تشكل عامل كبح في تدفق الاستثمارات إليها؛ كونها تنعكس على التكاليف والأعباء التي تتحملها الشركات المستثمرة؛ لذا لا بد من العمل على إعادة بناء هذا القطاع الحيوي؛ كي تكون المحافظة مهيأة لجذب الاستثمارات.

ب. وجود البيروقراطية الإدارية: إن عدم تحقق إصلاح الأداء في مؤسسات الدولة يشكل عقبة أمام المستثمرين، إذ يذهب مزيدٌ من الوقت والجهد والمال كي يحصل على إجازة استثمارية

ولكن دون جدوى، اذ يصطدم بالروتين والنظم الإدارية البيروقراطية .

ج. الفساد المالي والإداري: يعد واحداً من المعوقات الرئيسة التي تقف في طريق تحقيق التنمية وعقبة أمام الاستثمار كونه يشوه عملية تخصيص الإنفاق العام، ويشل عملية البناء والنمو؛ وبالتالي تدمير الاقتصاد وعجز الدولة على مواجهة التحديات، وإعادة الإعمار، وبناء البنى التحتية اللازمة. وقد احتل العراق المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي حسب تقرير منظمة الشفافية، وقدرت هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد في الوزارات بحدود (٧,٥) مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فضلاً عن الفساد غير المنظور الذي يقدر بأكثر من هذه المبالغ المهدورة، وتضاعف عدد من أبحاثهم هيئة النزاهة على القضاء بتهم الفساد أكثر من خمس مرات لعام ٢٠١١ عن عام ٢٠٠٩، وتضاعف عدد المدانين بجرائم الفساد أكثر من ست مرات للعام نفسه^(١٤).

د. الصراعات الحزبية والمذهبية والقومية: تولّد الصراعات القائمة على أساس التحزب -أي رغبة الأحزاب في الاستئثار بالسلطة والثروة على حساب الأحزاب الأخرى- صراعاً حاداً، ويشكل عائقاً أمام الاستثمارات، ومشكلة كبيرة أمام مسار التنمية وتأخر مشاريع التنمية في العراق، وتأخر المصادقة على الموازنة الاتحادية كما حصل في عام ٢٠١٣ وعدم الإقرار في عام ٢٠١٤.

رابعاً: الرؤى الاقتصادية وفرص الاستثمار

بغية إكمال الصورة الشاملة للموضوع لا بد من بلورة النظرة الاقتصادية عن طريق تبني بعض السياسات التنموية والفرص المتاحة للاستثمار في المحافظة:

١. ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي بالمحافظة وزيادة تخصيص الموارد المالية لهذا النشاط الحيوي وتقديم الدعم اللازم للفلاحين وتشجيعهم بزراعة أراضيهم، ودعم شريحة الخريجين الزراعيين والبيطريين والمهندسين؛ للمساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي وتنوعه سواء النباتي أو الحيواني، وتوفير المستلزمات الزراعية، والأسمدة، والمعدات الزراعية المتطورة، ومنحهم القروض الميسرة التي يحتاجها المزارعون والفلاحون.

٢. وضع استراتيجية للتنمية المكانية: لقد ظهر من خلال متابعة أهداف التنمية للألفية وجود تفاوت في التنمية المكانية؛ لذلك لا بد من إعادة مسارات تشكيل التنمية بصورة أكثر عدالة من خلال دعم المحافظات الفقيرة بالخدمات الأساسية، والمؤسسات التعليمية والصحية، وإنشاء مشاريع إنتاجية في تلك المحافظات، وتخصيص مبالغ إضافية ضمن الموازنة العامة أو تنمية الأقاليم وحسب درجة المحرومية والكثافة السكانية.

٣. دعم وتنمية القطاع الصناعي بعد تحديد نقاط الضعف والقوة فيه وتحديد الهيكلية مع الاهتمام بالمدن الصناعية وتطويرها وتوزيعها في أماكن جغرافية مناسبة لتكون قاعدة للاستثمار الصناعي واعتماد مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص .

٤. اعتماد استراتيجية تطوير القطاع الخاص (٢٠١٤-٢٠٣٠) وتحقيق أهدافها؛ لتكون خارطة طريق لتوطيد مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص بغية توفير بيئة ودية للأعمال والموارد المالية؛ لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على ما سبق فإن تنشيط دور القطاع الخاص في محافظة ذي قار هو في توفير البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المحفزة لممارسة نشاطه ولاسيما في مجال إعادة الإعمار والبناء والتشييد.

٥. السياسات الاستثمارية: العمل على تهيئة بيئة تشريعية، وتنظيمية، وقانونية، ومالية جاذبة للاستثمارات، والتدليل قدر الإمكان من التعقيدات للإجراءات الروتينية التي تواجه المستثمر، وتقديم حوافز تشجيعية كالإعفاءات الضريبية، وتسهيلات ائتمانية من أجل خلق مناخ ملائم

للاستثمار من طريق:

- دعم الاستثمار الخاص والأجنبي في القطاعات الإنتاجية من خلال اختبار الأماكن التي يمكن الاستثمار فيها، وتهيئة مستلزمات الاستثمار المتعلقة بالإجراءات وإعلانها للمستثمرين.

- تهيئة فرص الاستثمار في المواقع الأثرية والمحميات الطبيعية (الأهوار)؛ لجذب المستثمر السياحي من خلال توفير وسائل الراحة السياحية من مستلزمات السكن، والطعام، والخدمة السياحية.

- تفعيل المادة (٩) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل من حيث تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، والتعرف على الفرص الاستثمارية، وتحفيز الاستثمار لها، والترويج لها، وتيسير إجراءات التسجيل، وإجازة للمشاريع الاستثمارية، واعتماد مبدأ النافذة الواحدة.

٦. ضرورة الربط بين قطاع الاستخراج وقطاعات الطاقة (المصافي، والبتروكيماويات، ومحطات الكهرباء، وشبكة الأنابيب، وغيرها) من خلال إلزام الشركات النفطية الأجنبية العاملة على وفق جولات التراخيص، وضمن العقود الموقعة معها؛ لغرض تنفيذها في المحافظة؛ بغية تنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص عمل، وتحسين المستوى المعيشي والخدمات الأساسية في تلك المحافظة.

٧. زيادة التخصيصات للقطاع الصحي بما يتيح إمكانية وصول هذا النظام للمناطق الريفية، وزيادة برامج التوعية الصحية وسياسات الطب الوقائي، وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر للأمراض الانتقالية، وتطوير سياسة الصحة الاتحادية التي من شأنها تقليل معدل وفيات الأمهات والأطفال في المناطق الريفية خاصة.

٨. العمل على تنمية صناعة تصفية النفط والغاز الطبيعي، وبناء مصافي جديدة، ومعامل تستخدم الفائض من عمليات التكرير والتصفية كالبتروكيماويات والأسمدة والطاقة.

٩. العمل على استغلال أهوار المحافظة لتطوير السياحة؛ كونها تمتلك مقومات النشاط السياحي في المحافظة بتوفير إمكانيات طبيعية فريدة، ومقومات بشرية ذات طابع خاص ولها بعد تاريخي وإرث حضاري، وفتح الباب أمام الاستثمار السياحية فيها؛ وإن النهوض بهذا القطاع يتطلب ما يأتي:

- إنشاء مطار دولي قرب مدينة أور التاريخية، أو تحويل القاعدة العسكرية إلى مطار مدني.
 - إنشاء مدينة سياحية متكاملة بالقرب من الأماكن الأثرية أو البيئية تحتوي على فنادق، ومطاعم سياحية، ومساح، ومول تجاري، وألعاب وأماكن ترفيهية.
 - زيادة الاهتمام بالصناعات الحرفية، والتراثية الخاصة بمنطقة الأهوار.
 - قيام الحكومة بميثاقها العامة بمهام تطوير واقع الأهوار إلى المستوى الذي يخلق منها منطقة جذب للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.
 - تحديث البنى التحتية لإقليم الأهوار، وتوسيع الخدمات الأساسية.
١٠. دعم المنشآت الصناعية والمعامل العائدة للدولة، وإعادة تأهيلها وإصلاحها إدارياً واقتصادياً والنهوض بها؛ كي تساعد بفعالية في عملية التنمية ولاسيما ذات المدخلات المحلية والمكون التكنولوجي العالي ذات الأهمية الاستراتيجية.

الخلاصة:

أوضحت الدراسة أهم الممكنات الاقتصادية والاجتماعية في محافظة ذي قار، واستعراض الموارد الطبيعية والاحتياجات النفطية الهائلة التي تمتلكها المحافظة، فضلاً عن الموارد البشرية التي لم تستغل بالنحو الأمثل في العملية الإنتاجية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأظهرت الدراسة أن سوء توزيع ثمار التنمية ونتاجاتها بعادلة ساعد في تفاوت ثمار التنمية المكانية بين المحافظات.

وقد بينت الدراسة ارتفاع معدلات الفقر والحرمان في المحافظة التي بلغت نسبتها (٤،٣٧٪)، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بمعدلاتها في عموم العراق من ناحية، وما تمتلكه المحافظة من موارد طبيعية وممكنات اقتصادية كبيرة من ناحية أخرى. ومن خلال رصد الأهداف الإنمائية للألفية يبدو أن محافظة ذي قار لم تتمكن من إنجاز هذه الأهداف في عام ٢٠١٥، بل إن بعضها شهد تراجعاً إلى الوراء، وباتت بعيدة المنال، باستثناء بعض المؤشرات التي كانت على المسار الصحيح نحو الهدف. ويبدو أن تأثير الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها البلد حالياً أثرت على وتيرة النشاط الاقتصادي في المحافظة وانعكس سلباً على زيادة معدلات البطالة إلى مستويات كبيرة؛ مما أثر على معدلات الفقر والحرمان، وأن كثيراً من إنجازات أهداف التنمية للألفية ترتبط بشكل كبير بالمستوى التعليمي والثقافي للمجتمع والمستوى الصحي الذي تأثر بشكل كبير كل واحداً منهما بانخفاض الانفاق الحكومي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من السياسات التنموية، والآليات المقترحة للنهوض بواقع المحافظة الاقتصادي، وبيان الفرص الاستثمارية التي من شأنها المساعدة في توفير بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وفي الختام ندعو إلى العمل على وضع استراتيجية تنموية شاملة على مستوى المحافظة تُعدُّ من قبيل متخصصين في المجالات كافة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ كي تكون خارطة طريق نحو إنجاز أهداف التنمية وغاياتها ولاسيما في مجال تخفيض معدلات البطالة، وخفض معدلات الفقر في المحافظة.

هوامش البحث:

- (١) ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، ص: ٣٠٧.
- (٢) حسن علي خلف، تأريخ الناصرية، دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٥.
- (٣) وزارة النفط، شركة نفط الجنوب، هيئة حقول نفط ذي قار، شعبة الإعلام.
- (٤) USAID .strategies for assisting the marsh dwellers and restoring the marshland in southern Iraq, Interim status report 2003
- (٥) طارق العكلي وآخرون، الموارد البشرية والتشغيل في العراق، الإمكانيات وآفاق المستقبل، العراق، هيئة التخطيط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تشرين الأول ١٩٩٧، ص: ٣.
- (٦) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣.
- (7) <http://www.alaalem.com/index.php?news>.
- (٨) وزارة الصناعة والمعادن، منشأة أور العامة للصناعات الهندسية، قسم الميزانية والإحصاء الميزانية التخطيطية للشركة بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.
- (٩) وزارة الصناعة والمعادن، الشركة العامة للصناعات الصوفية في الكاظمية، معمل الغزل والنسيج الصوفي في الناصرية، شعبة التخطيط والمتابعة.
- (١٠) وزارة الكهرباء، مديرية كهرباء ذي قار، محطة الطاقة الحرارية في الناصرية، قسم الشؤون الإدارية.
- (١١) الجهاز المركزي للإحصاء، مسيرة المحافظات على طريق الأهداف الألفية ٢٠١٤.
- (١٢) الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية الألفية على مستوى المحافظات ٢٠١٢.

(١٣) محمد، حاكم محسن، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الأجنبي في العراق، مجلة جامعة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد: ٦، كربلاء، ٢٠٠٦.

(١٤) هيئة النزاهة، التقرير السنوي، ٢٠١٤، على الموقع

<http://www.nazaha.iq/body.asp>.